

اقتصاديات التأمين ضد الكوارث الطبيعية: أعباء اضافية تنأى بها شركات التأمين العربية

د. عبد الرحيم فؤاد الفارس

د. عيد احمد ابوبكر

استاذ مشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة الزيتونة الاردنية

الملخص

تتعرض معظم دول العالم- ان لم يكن كلها- لعدة انواع مختلفة من الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، السيول، الاعاصير، البراكين، وتتكثّر هذه الكوارث على فترات غير منتظمة، وقد زاد معدل تكرارها في السنوات الاخيرة، ولم تقتصر الزيادة على عدد مرات تكرارها، بل ايضا على شدتها التدميرية، ونظرا لضخامة حجم الخسائر على مستوى العالم وضعف الوعي العام لدى المواطنين في الاعداد المسبق لمواجهة الكوارث الطبيعية، قررت الجمعية العامة للامم المتحدة اختيار العقد الاخير من القرن الماضي- من عام 1990 حتى عام 1999- عقدا عالميا للتخفيف من اثار الكوارث الطبيعية. وتعرف الكارثة بانها حادث جسيم ينتج عنه خسائر كبيرة في الارواح(الوفيات والاصابات) سواء وقع بفعل الطبيعة او بفعل الانسان، يصعب التنبؤ بمكان او ميعاد وقوعه.

وتزايدت ومع مرور الوقت اعباء الكوارث الطبيعية سواء من حيث اعدادها (معدل تكرارها) او من حيث الخسائر الاقتصادية الناجمة عنها(شدتها)، فقد وصلت الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية حوالى 194 بليون دولار خلال عام 2010 (بالاضافة الى 24 بليون دولار الخسائر الناجمة عن كوارث سببها البشر)، ويتوقع لهذا الحال ان يستمر، قد حاولت شركات إعادة التأمين العاملة في المناطق ذات المخاطر المرتفعة ان تحول جزءاً من خسائرها الضخمة الى الاسواق او المناطق التي تتعرض لمخاطر كوارث طبيعية اقل بما فى ذلك الدول العربية، وتدل الاحصائيات على مدى الاربعين سنة الماضية ان الدول العربية شهدت اعداد قليلة من الكوارث الطبيعية وكذلك التكاليف الناجمة عنها قليلة مقارنة بمناطق تكبدت تكاليف باهظة ومعدل تكرار الكوارث الطبيعية مرتفع، ومن هذه المناطق دول امريكا اللاتينية ، ومنطقة الكاريبي و استراليا ثم جنوب شرق اسيا واوربا.

ومعدل الخسارة فى اقتصاد الدول النامية نتيجة الكوارث الطبيعية قدر نحو 7,1% للفترة من 1977- 2001، ونسبة 3% فقط من الخسائر الاقتصادية المتوقعة فى الدول النامية تغطى بالتأمين، في حين تصل هذه النسبة الى 45% فى الدول المتقدمة خلال نفس الفترة، وان ما يوفره المجتمع الدولي كمساعدات لهذه الدول عادة ما يتأخر لفترة تتراوح بين 4- 12 شهرا، استنادا الى الاحصائيات التي تعكس واقع الاخطار والخسائر التي تخلفها فى كثير من المناطق فان الدروس التي يمكن الاستفادة منها هى انشاء مجتمعات لتأمين الكوارث على المستوى الوطنى والاقليمي والدولي لدعم سوق اعادة التأمين

العالمي ويقلل من أسعار تأمين الكوارث ويساعد الحكومات على تقليل تعرضها المادى الى الكوارث الطبيعية.

شهد العقد الأول من القرن الحادى والعشرين حدة وتكرار العديد من الكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الانسان، اسفرت نتائجها عام 2010 عن خسائر بشرية تجاوزت 304 الف نسمة وخسائر مالية اقتصادية قدرت بـ 218 بليون دولار المؤمن منها 43 بليون دولار فقط. والجدول التالى يوضح عدد الحوادث وعدد الضحايا والخسائر الاقتصادية والخسائر المؤمنة ونسبة الخسائر المؤمنة الى الخسائر الاقتصادية خلال الفترة من 2005 - 2010.

والجدول رقم (1)

يوضح عدد الحوادث وعدد الضحايا والخسائر الاقتصادية والخسائر المؤمنة ونسبة الخسائر المؤمنة الى الخسائر الاقتصادية خلال الفترة من 2005 - 2010.

Year	Number of events			Victims			Economic Loss USD bn			Insured Loss USD bn			% insured loss to Economic loss		
	N	M	T	N	M	T	N	M	T	N	M	T	N	M	T
2005	149	248	397	73000	24000	97000	220	10	230	78	5	83	35.5	50	36.1
2006	136	213	349	22394	8677	31071	43	5	48	11.8	4.1	15.9	27.4	82	33.1
2007	142	193	335	14600	6900	21500	63.7	6.9	70.6	23.3	4.3	27.6	36.6	62.3	39.1
2008	137	174	311	234900	5600	240500	258.2	10.8	269	44.7	7.8	52.5	17.3	72.2	19.5
2009	133	155	288	8977	5939	14916	50	12	62	22.4	3.9	26.3	4.5	32.5	42.4
2010	167	137	304	297000	7000	304000	194	24	218	40	3	43	19.7	12.5	20.6

N : الكوارث الطبيعية M : الكوارث التى سببها البشر T : اجمالى الكوارث

وقد تم التعرض لتطور الكوارث الطبيعية فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا على امتداد 26 سنة (خلال الفترة من 1980 - 2006) حيث بلغ عدد الكوارث 645 كارثة، ووصل حجم الخسائر الاجمالي التى خلفتها 42 بليون دولار أمريكي، كانت الخسائر المؤمنة منها 0,35 بليون دولار ووصل الخسائر البشرية حوالى 93000 الفا شخص. والجدول التالى يوضح عدد الكوارث الطبيعية، وعدد الضحايا، والخسائر المومنة ونسبتها الى الخسائر الاقتصادية، والخسائر الاقتصادية ونسبتها الى الدخل القومى الاجمالي موزعها حسب المنطقة الجغرافية خلال عام 2010

جدول رقم (2)

عدد الكوارث الطبيعية ، وعدد الضحايا ، والخسائر المومنة ونسبتها الى الخسائر الاقتصادية ،
والخسائر الاقتصادية ونسبتها الى الدخل القومي الاجمالي موزعها حسب المنطقة الجغرافية خلال عام 2010

Region	2010									
	Number	In %	Victim	In %	Insured Loss	In %	Economic Loss	In %	As a % of GDP	% Insured loss of Economic loss
North America	36	11.8	139	0.05	15348	35.3	20551	9.4	0.13	74.5
Latin America & Caribbean	39	12.9	225784	74.4	8977	20.6	53378	24.5	1.10	16.8
Europe	37	12.2	56490	18.6	6303	14.5	35204	16.1	0.19	17.9
Asia	139	45.7	17955	5.9	2240	5.2	74840	34.8	0.28	3
Africa	32	10.5	2640	0.9	124	0.3	337	0.2	0.02	36.8
Ocean & Australia	7	2.3	50	0.02	8860	20.14	13131	6	0.95	67.5
Seas	14	4.6	515	0.2	1623	3.7	20623	9.5	-	7.9
World Total	304	100	303573	100	43475	100	218064	100	0.31	19.9

وشركات التأمين العاملة في الدول العربية لاتقدم وثائق تأمين مستقلة ضد الكوارث الطبيعية ، كما انها مستثناء من التغطية في الوثائق الاخرى، ففي الاردن ومصر على سبيل المثال تنص وثائق التأمين صراحة على استثناء الخسائر والاصابات الناتجة عن الكوارث الطبيعية من التغطية، والمواطنون من جهتهم لا يطلبون التأمين ضد الكوارث الطبيعية. ولكي تحمي شركات التأمين العربية نفسها من احتمال حدوث خسائر ضخمة لاتستطيع تحملها، تقوم بتوقيع اتفاقيات إعادة تأمين مع إعادة التأمين الاجنبية. والتحدى الاهم الذي يواجهه شركات التأمين العربية هو علاقتها مع شركات إعادة التأمين الاجنبية التي تسعى الى تعويض خسائرها الضخمة الناتجة عن الكوارث الطبيعية في مناطق المخاطر المرتفعة عن طريق تحميل جزء من هذه الخسائر لشركات التأمين العربية ، وفي النهاية لحاملي وثائق التأمين العرب. ولتحقيق ذلك تقوم شركات إعادة التأمين باستخدام اساليب ووسائل وادوات مختلفة مثل وضع شروط واسعار مبالغ فيها.

في حين أن الوطن العربي أقل تعرضا للكوارث وأن غالبية المنشآت الصناعية والمباني والاساطيل في البلاد العربية حديثة، كما أن مستوى الخطر المعنوي مناسب ومقبول مما يعكس معدلات خسائر وتعويضات مقبولة في أسواق التأمين العربية لفرض أسعار مبالغ فيها لتغطية الكوارث الطبيعية من قبل معيدي التأمين العالميين وتحمل سوق تأمين العرب سوء نتائج أعمال تحدث خارج المنطقة العربية، وأن صناعة التأمين العالمية ستواجه مزيدا من الخسائر اذا استمر هذا الاتجاه المتصاعد للكوارث الطبيعية ، الامر الذي يعزز اتجاه معيدي التأمين الى تكوين كيانات إعادة تأمين تتميز بقدرة مالية فائقة حتى تستطيع توفير طاقات استيعابية تلبى الاحتياجات المتزايدة لتأمين الكوارث الطبيعية.

وتشير الدلائل الى أن الوطن العربي قياساً على ما يحدث في المناطق الاخرى من العالم يبدو وكأنه الأقل تعرضا للكوارث الطبيعية من حيث شدتها ومعدل تكرارها وبالتالي فإن معدلات خسائر الكوارث الطبيعية في أسواق التأمين العربية مقبولة ، ومع ذلك تتعرض أسواق التأمين العربية لفرض شروط

أسعار مبالغ فيها لتغطية الكوارث الطبيعية من جانب شركات الاعادة العالمية التي تسعى لتعويض خسائرها وتحميل المنطقة العربية سوء أعمال تحدث خارج حدودها.

أن شركات التأمين يمكن أن تحمي نفسها من خسائر الكوارث الطبيعية من خلال:-

1- التحكم فى الخسائر المتراكمة من خلال وضع حدود للتغطية.

2- تنويع المحقظة التأمينية للحد من تقلبات الخسائر الناتجة عن الكوارث.

3- زيادة رأس المال حتى يمكن دفع خسائر الكوارث.

4- توريق تعرضها للأخطار الكارثية.

5- شراء اعادة التأمين.

أن اعادة التأمين تكون أفضل أداة لحماية شركات التأمين من خسائر الكوارث الطبيعية .

وهكذا يرى الباحثان انه بات من الضرورى ان تبحث شركات التأمين العربية عن مخرج من هذه الابعاء المحقفة، وفى هذه الدراسة يقوم الباحثان بدراسة عدة اوجه من التأمين وإعادة التأمين ضد الكوارث الطبيعية ودراسة اساليب تحويل المخاطر وخاصة تلك التي تتحملها شركات التأمين العربية، ثم تقديم توصيات تهدف الى التخفيف من هذه الابعاء. حيث يجب استغلال الامكانات العربية أولا والمتمثلة فى الطاقات الاستيعابية التي توفرها شركات إعادة التأمين العربية، وضرورة فرض التأمين الاجبارى ضد الكوارث الطبيعية - أصبح أمرا يستحق دراسته بجدية بكافة أسواق التأمين العربية على أن يكون ذلك عن طريق الوصول الى التقييم الفعلى لهذه المخاطر وبالتالي تحميل المؤمن لهم بأقساط تتناسب مع هذه المخاطر وتكوين صناديق وطنية لتأمين الأخطار الكارثية.